

العنوان:	فروق ضريبة الدخل الدفترية - مقياس جديد لإدارة الأرباح : دراسة تطبيقية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	ابراهيم، نبيل عبدالرؤوف
المجلد/العدد:	مج20, 3ع
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2016
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	457 - 490
رقم MD:	777379
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	إدارة الأرباح، قياس الوعاء الخاضع للضريبة، الفروق الضريبية، فروق ضريبة الدخل الدفترية
رابط:	<a href="https://search.mandumah.com/Record/777379">https://search.mandumah.com/Record/777379</a>

**فروق ضريبة الدخل الدفترية: مقياس جديد  
لإدارة الأرباح – دراسة تطبيقية**

**دكتور**

**نبيل عبد الرؤف ابراهيم**

**أستاذ المحاسبة المساعد**

**المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات**

**أكاديمية الشروق**



فروق ضريبية الدخل الدفترية : مقياس جديد لإدارة الأرباح  
"دراسة تطبيقية"

"Book-Tax-Differences" new measure for Earning  
Management, "Applied study"

\* د. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم  
أستاذ المحاسبة المساعد- المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات - أكاديمية الشروق  
البريد الإلكتروني : N2002nabil@gmail.com

ملخص

تبحث تلك الدراسة في قضية تتعلق بإدارة الأرباح لمعرفة ما إذا كان المقياس المقترح يمكن الاعتماد عليه في التطبيق على البيئة المصرية فى الانضمام إلى المقاييس التقليدية فى الكشف عن قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح، بنظرة شاملة للدخل المحاسبى والضريبي وخاصة ضريبة الدخل على الفروق بينهما.

يميل البعض من مدراء القطاع المالى والمحاسبين إلى ممارسات محاسبية لإدارة الأرباح من خلال استخدام ممارسات تتفق ومرونة معايير المحاسبة فى التلاعب بنتائج أعمال المنشآت لاجراض تتعلق بالتأثير على قيمة المنشأة.

يتم قياس الربح المحاسبى وفقاً للإصدارات المهنية مثل (معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، وكذلك المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS)، والمعروفه باسم معايير الإبلاغ المالى، إلا أن قياس الدخل الخاضع للضريبه يتحدد بموجب قانون الضريبه على الدخل، وبالتالي نحن امام دخل محاسبى ودخل ضريبي بالاقرار الضريبي ينتهى بتحديد الاختلافات مع الإدارة الضريبية ويتم الربط عليه أما رضاً أو قضاءً، وينتج عن الاختلافات بينهما "ضريبة الدخل على الفروق" وتدور محتوى الدراسة حول قيمة تلك الفروق فى الحكم على الشركات فى مدى مزاولتها لممارسات إدارة الأرباح من عدمه، واستخدم الباحث عينة من الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية ضمن مؤشر EGX30 وقام بالتطبيق على القوائم المالىة المنشورة لها، وتبين بعد الدراسة التطبيقية أن الشركات التى لديها إدارة أرباح وفق مؤشر ميلر ينطبق عليها المؤشر المقترح، كما توصل الباحث إلى نموذج للتنبؤ بقيمة فروق ضريبة الدخل على الفروق وتم اختباره إحصائياً على برنامج SPSS وتبين صلاحيته فى التنبؤ بتلك الفروق لضريبة الدخل الدفترية، مما يمثل إضافة فى الأدبيات المحاسبية.  
الكلمات المفتاحية: قياس الوعاء الخاضع للضريبة - فروق ضريبة الدخل - الفروق الضريبية - إدارة الأرباح

## **Abstract**

This study aims at investigating the issue of Earning Management in order to find out if the suggested measure may be applicable to the Egyptian environment, and to see if it can be among the traditional measures that are used to reveal whether company can manage its earning, with emphasis on accounting and income taxes, and especially income tax on the differences between them.

Some financial manager as well as accountants committee earning Management through using practices which agree to the flexibility of accounting standards so as to manipulate corporate business results which affects the value of the firm.

Net operating income is measured according to official accounting standard standards such as (Egyptian Accounting Standards, stipulated by ministerial decree No.110 of 2015, as well as the International Financial Reporting Standard IFRS) which are known as financial reporting standards. While taxable income is determined under the Income Tax Law, accounting income and income tax in tax return settle the disputes with the Taxes Authority amicably or legally. What results from these disputes is called "Income Tax Differences," this study discuss the value of these differences in corporate practices and its role to judging on companies with regard to whether they committee earning management.

The researcher selected a sample of the companies listed on the Egyptian Stock Market, EGX30 index. An applied study was carried on their published financial statements, and the study indicates that the suggested measure can be applied to the companies which have Earning Management according to Miller's Indices. Moreover, the researcher created a model to predict the value of Income Tax Differences. The model was tested statistically in SPSS and the results showed its validity to predict such differences on Book-Tax Differences. This adds a lot to accounting literature.

**Keywords:** Taxable income - Earning Management - Book-Tax-Differences - Deferred tax.

## مقدمه :

ترجع فروق ضريبة الدخل الدفترية إلى الاختلافات بين ضريبة الدخل التي حسبت على الدخل المحاسبي وضريبة الدخل الجاربه والمؤجله، المحسوبه بالإقرار الضريبي، والذي قد ينتهي بالموافقة مع الإدارة الضريبية أو إحالة الاختلافات إلى جهات فض النزاع، والاختلافات تتكون من مجموعة من الفروق منها ما يمكن تفسيره ومنها ما لا يمكن تفسيره وفق تحليل الانحدار، فالعوامل المفسرة قد ترجع إلى اختلافات مع التشريعات الضريبية نتيجة الاختلاف في القياس مع معايير المحاسبه، أما العوامل غير المفسرة فقد ترجع إلى إدارة الأرباح والممارسات التي طبقتها المنشأة.

## مشكلة الدراسة :

أنتشرت إدارة الأرباح بشكل كبير في دنيا الاعمال، خاصة ممارسات شركات الاموال، ويمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة، لتشمل التلاعب في الفروق بين الدخل المحاسبي والضريبي. وقد يستخدم هذا النوع من إدارة الأرباح في محاولة لتعظيم الدخل المحاسبي بالقوائم المالية على النحو الذي يمثل نجاح للإدارة، هذا من جهة ومن جهة أخرى كوسيلة لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة باستخدام الممارسات المحاسبية وأدوات التجنب الضريبي المشروعه، ومن ثم تخفيض العبء الضريبي.

فمن الممكن أن يكون تحديد وقياس ضريبة الدخل على الفروق محاولة من قبل الشركة لإدارة أرباحها بالإضافة إلى مزيد من الأهداف الإدارية المختلفة. وتسمى هذه الاستراتيجية "إدارة الأرباح". هذا النمط موجود في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، وربما في بلدان أخرى. على الرغم من أن تلك الاختلافات شائعة للغاية، وقدمت دراسات قليلة صورة لمدى تأثيرها على إدارة الأرباح. إلا أن القليل منها بحث في مدى تأثيرها المباشر على الفروق الضريبية، الأمر الذي دعى الباحث للبحث في هل تلك "الفروق الدفترية لضريبة الدخل" تصلح كقياس جديد للكشف عن ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح. كما يسعى الباحث في التعرض لمدى مساهمة معايير المحاسبة المصرية في علاج الفجوة ما بين ضريبة الدخل الدفترية وما يتم الاتفاق عليه مع الإدارة الضريبية باعتبار أن لها من المرونة ما تساهم به في إدارة الأرباح. ولا سيما وأن المادة (١٧) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، تقضى بأن تفرض الضريبة على صافي الدخل الذي تفصح عنه قائمة الدخل المعدة وفق أحكام معايير المحاسبة المصرية.

## أهمية الدراسة :

يميل مدراء الشركات إلى ممارسات محاسبية لإدارة الأرباح تتجه معظمها إلى هدف واحد وهو نجاح الإدارة في التلاعب بالأرباح، من خلال استخدام ممارسات تتفق ومعايير المحاسبة وفق درجة مرونتها ، وبالتالي يرى الباحث من خلال تلك الدراسة، النظر في قضية تتعلق بإدارة الأرباح لمعرفة ما إذا كان المقياس الجديد (فروق ضريبة الدخل الدفترية)، يمكن الاعتماد عليه ضمن المؤشرات الأخرى في الانضمام إلى المقاييس التقليدية. أو يمتاز عن غيره من مؤشرات، كما ان تلك الدراسة تفتح صفحة جديدة لمفهوم إدارة الأرباح بنظرة شاملة على الدخل المحاسبى والضريبي وخاصة ضريبة الدخل على الفروق بينهما.

يعتمد حساب ضريبة الدخل على القواعد التي يتم بموجبها قياس الوعاء الضريبي. بينما يتم قياس الربح المحاسبى وفقاً للإصدارات المهنية مثل (معايير المحاسبة المصرية وكذلك المعايير الدولية للتقارير الماليه IFRS)، والمعروفه باسم معايير الإبلاغ المالى) إلا أن قياس الدخل الخاضع للضريبة يتم بموجب قانون الضريبة على الدخل وفق أحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والتي أقرها القرار بقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ والصادر فى ٢٠ أغسطس ٢٠١٥، بالإضافة إلى اللائحة التنفيذية للقانون وتعديلاتها و أقرها قرار وزير المالية رقم (١٧٢) لسنة ٢٠١٥ والصادرة فى ٦ ابريل ٢٠١٥، وكذلك كل من التعليمات التنفيذية والتفسيرية والكتب الحورية. وبالتالي فنحن امام دخل محاسبى ودخل ضريبي، وتسمى الاختلافات بينهما "ضريبة الدخل على الفروق"

## فروض الدراسة:

### الفرض الأول:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) فى مدى صلاحية مؤشر فروق ضريبة الدخل الدفترية المقترح من الباحث كمقياس جديد يمكن استخدامه فى الحكم على قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح.

### الفرض الثانى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) فى مدى إمكانية الاعتماد على النموذج المقترح من الباحث فى التنبؤ بفروق ضريبة الدخل للشركات التى لديها ممارسات إدارة الأرباح.

## خطة الدراسة:

القسم الأول: ماهية إدارة الأرباح

القسم الثانى: الأساليب التقليدية للكشف عن إدارة الأرباح

القسم الثالث: دراسة تطبيقية لبحث مدى إمكانية استخدام المقياس المقترح "فروق ضريبة الدخل الدفترية" كمؤشر للكشف عن إدارة الأرباح  
النتائج - التوصيات - المراجع

#### حدود البحث:

يتعرض البحث لفروق ضريبة الدخل الدفترية الناتجة عن التحاسب الضريبي لضريبة الدخل للقرارات الضريبية للأشخاص الاعتبارية ما بين الربح الضريبي بالاقرار وما يتم التفاوض بشأنه مع الإدارة الضريبية وبالتالي يخرج عن نطاق البحث التعرض لفروق الفحص الناتجة من التحاسب الضريبي لضريبة المبيعات والضريبة على العقارات المبنية والدمغة، كما تتناول الدراسة التطبيق على الشركات المقيد ومتداول سهمها فقط بسوق الأوراق المالية المصريه، وبالتالي يخرج عن نطاق البحث الشركات المقيده وغير متداوله.

#### الدراسات السابقة :

##### ١-دراسة: Will Quilliam 2015

تناولت تلك الدراسة التعرض لمقياس جديد من مقاييس إدارة الأرباح وهو فروق ضريبة الدخل ما بين القياس الدفترية والقياس الضريبي، وتوصلت الدراسة إلى أن هذا المقياس يمكن الاعتماد عليه لايضاح مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح.

##### ٢-دراسة: Masahiro Enomoto, Fumihiko 2015

اهتمت تلك الدراسة بعرض أساليب مختلفة من إدارة الأرباح الأقرب إلى الواقع Real Management، والتي تؤثر على التدفقات النقدية، وإدارة الأرباح من خلال إدارة الاستحقاقات المحاسبية Accrual Management، وكذلك من خلال التغيير في التقديرات والسياسات المحاسبية. وتلك الأكثر انتشاراً، والتي تنشأ عنها دائماً الضريبة المؤجلة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتلاعب في المبالغة في اظهار المستحقات باستخدام التحفظ المحاسبى Conservatism بصورة أكبر بكثير من الحقائق تؤدي إلى انخفاض في الربح المحاسبى مما يؤدي إلى تخفيض في العبء الضريبي، وهذا الاسلوب تستخدمه الشركات لإدارة الأرباح، الا ان الدراسة أوصت بان هذا الاسلوب لا يصلح للشركات العاملة بالدول التي تفرض الضريبة على المصروفات المقدره (المخصصات مثلاً) حتى تصبح



تكلفة فعلية. وهي ذاتها النتيجة التي توصلت إليها دراسة منذ أكثر من ١٠ سنوات (Kevin Holland and Richard 2004).

#### ٣-دراسة: Martin Sury Mulyadi, Yunita Anwar 2015

أشارت تلك الدراسة إلى ان إجراءات حوكمة الشركات تؤدي إلى إجهاض إدارة الشركة في تنفيذ ممارسات إدارة الأرباح، وان الفروق الضريبية يجب ان تكون اقل ما يمكن او تنعدم إذا اتبعت الشركة السياسات التي تتفق وصحيح القانون عند اعداد الاقرار الضريبي، ومن ثم على حوكمة الشركات توجيه سؤال مباشر للادارة حول حقيقة فروق ضريبية الدخل في حالة ظهورها، لانها مؤشر على اتباع الشركة ممارسات إدارة الأرباح.

#### ٤-دراسة: Christof Beuselinck, Marc Deloof 2014

تناولت الدراسة الاجابة على السؤال الذي يتطلب ان يتم توجيهه للشركات التي يثبت انها قامت بإدارة الأرباح، هل يتم مصادرة قيمة النتائج التي تم اخفائها ام إلغاء الحوافز الضريبية؟ وهذا السؤال موجه إلى الشركات التي تتمتع بحوافز ضريبية، نتيجة ممارستها لإدارة الأرباح واخفائها نتائج تؤثر على صافي الربح الخاضع للضريبة الذي تم الافصاح عنه بالاقرار الضريبي، واعتمدت الدراسة على اختيار عينة من الشركات التي ظهرت لديها فروق ضريبية ومنحت حوافز ضريبية كتخفيض في سعر الضريبة أو أهلاك معجل أو إعفاء من بعض الأرباح الرأسمالية وغيرها من الحوافز الضريبية، وتوصلت إلى أن تلك الشركات قامت بممارسات إدارة الأرباح ومن ثم لابد من إلغاء تلك الحوافز الضريبية لوجود إخفاقات بالقوائم المالية ناتجة عن ممارسات لإدارة الأرباح.

#### ٥-دراسة: Ole-Kristian Hope, Mark 2013

أوضحت الدراسة مجموعة من ممارسات إدارة الأرباح بقصد التجنب الضريبي من أجل الافصاح عن نتائج أعمال تكون حافزة لجذب مزيد من المستثمرين وتعظيم قيمة السهم في السوق المالي، ولكنها لم تشير إلى مدى اضافة مؤشر فروق ضريبية الدخل الدفترية كاحد المؤشرات التي يمكن الحكم بها على مدى قيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح.

### **٦-دراسة: Tanya Y.H. Tang, Michael Tirth 2012**

تناولت الدراسة مدى إمكانية استخدام فروق ضريبية الدخل التي تنتج من الفحص الضريبي والافصاح عنها كمؤشر لإدارة الأرباح، لأن رد فعل سوق المال يتأثر مباشرة باستمرارية الأرباح في سعر السهم حيث أن اختلاف المعلومات حول فروق ضريبية الدخل له أثر مباشر في قيمة السهم المعلن، وأوصت الدراسة أن على الإدارة اتباع مؤشر فروق ضريبية الدخل بالتخفيض إذا أرادت تعظيم قيمة السهم، وتعد تلك الممارسات أحد مؤشرات إدارة الأرباح.

### **٧-دراسة: Tanya Tang, Michael Firth 2011**

تناولت الدراسة مدى إمكانية قيام إدارة الضرائب والإدارة المالية بالشركة بتطبيق ممارسات إدارة الأرباح عند وجود فروق ضريبية، لأن السؤال الصريح سيكون للمساهمين والملاك، من أين جاءت تلك الفروق؟ قام الباحثان بدراسة تجريبية بالصين على عينة من الشركات لديها فروق ضريبية ظهرت عند الفحص الضريبي، وسعى الباحثان لاختبار، هل تلك الفروق ناتجة من صدور تشريعات ضريبية جديدة ذات ارتفاع في اسعار الضريبة على الدخل أم من خلال ممارسات الإدارة وتوصلت الدراسة إلى أن الشركة تتبع ممارسات إدارة الأرباح وأن نتائج الاعمال المعلنة لا تمثل الحقيقة ومن ثم يتعين القبض علي ممثل الإدارة، لاتباع ممارسات محاسبية تؤدي إلى نتائج أعمال مضللة.

### **٨-دراسة: T.J. Atwood, Michael S. Drake, Linda A. Myers 2010**

أشارت الدراسة إلى إصرار الجموع من المحاسبين عن وجود علاقة بين التدفقات النقدية المستقبلية وإدارة الأرباح وأن لها مردود ايجابي على استمرارية الأرباح كما أن عدم موافقة الإدارة الضريبية على ضريبة الدخل الدفترية يشير إلى اتباع الشركة سياسة إدارة الأرباح، من أجل عدم الاعلان عن بعض من الحقائق والتي تتأثر بها ضريبة الدخل نتيجة الاختلافات بين الأرباح المحاسبية والضريبية، وانتهت الدراسة إلى ان تلك الاختلافات يجب أن يسأل عنها المدير المالي عن السبب في عدم موافقة الإدارة الضريبية على ضريبة الدخل الدفترية الموضحة بالاقرار الضريبي بعيداً عن التعديلات التشريعية.

## ٩-دراسة: Mark Jackson 2009

تناولت الدراسة عرض لطريقة جديدة لقياس مدى ممارسة الشركة إدارة الأرباح والمتمثلة في فروق ضريبية الدخل بين الربح المحاسبي والضريبي فكلما انخفضت الفروق كان دليل على عدم ممارسة الشركة إدارة الأرباح، وإذا ارتفعت الفروق دل ذلك على ممارستها. وانتهت الدراسة إلى عرض مقياس يمكن استخدامه في قياس مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح لقيمة تلك الفروق كرقم ولكن ليس له دلالة على مكوناته.

يرى الباحث من خلال استعراض الدراسات السابقة والتي اعتمدت معظمها على أدبيات محاسبية بصورة أساسية في البحث عن مدى قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح من خلال استخدام مقاييس إدارة الأرباح وخاصة المستحدثه، فروق ضريبية الدخل الدفترية، ولما كانت الصورة في مصر مختلفة قليلاً عن بعض الدول لقيام الشركات بإعداد الاقرار الضريبي اعتماداً على ما أعلنته قائمة الدخل (المفردة) والشاملة من نتيجة أعمال، إلا أن الربح الضريبي الذي يفصح عنه بالإقرار الضريبي، وتعالج الفروق بينه وبين الربح المحاسبي على انها فروق ضريبية والتي قد تكون مؤقتة أو دائمة مما يترتب عليه التزامات ضريبية مؤجلة، تحسب على اساسها ضريبة دخل مؤجلة، قد يختلف عن الوعاء الضريبي الذي توافق عليه الشركة، بالإضافة إلى انه إذا تم اختيار الاقرار كعينة فحص وفقاً لأحكام المادة: (٩٤) من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥. استرشاداً بقواعد ومعايير تحديد عينة الفحص والتي يصدر بها قرار من وزير المالية وفق الأنشطة ذات المخاطر العالية، فبناءً على نتيجة الفحص الضريبي قد تعتمد الإدارة الضريبية الاقرار الضريبي وقد تقوم بتعديله، مما يظهر فروق ضريبية أخرى تعتبر أحد عناصر المصروفات ولا تعد من التكاليف واجبة الخصم في السنوات التالية، مما يزيد من العبء الضريبي على الشركة وبالتالي هل الشركة نتيجة تلك الاختلافات في ضريبة الدخل الدفترية تعد من الشركات التي تتبع ممارسات إدارة الأرباح، فالباحث يطرح هذا الموضوع للبحث العلمي للحكم على مدى إعتبار فروق ضريبة الدخل الدفترية مقياس جديد يمكن استخدامه لتقرير مدى ممارسة الشركة في القيام بإدارة الأرباح من عدمه.

## القسم الأول: ماهية إدارة الأرباح

يقصد بإدارة الأرباح أسلوب من أساليب التلاعب من خلال ممارسات محاسبية لإخفاء الأداء الفعلي للشركات بغرض تحقيق نتائج مفيدة للشركة أو العاملين فيها. وتوصف مثل هذه الأساليب بأنها "إدارة الأرباح" إذا تمت ممارستها دون تجاوز المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وإنما باستغلال عنصر المرونة والاختيار في المعايير. وبالتالي عند ممارسة هذه الأساليب أثر بالغ الأهمية في زعزعة ثقة السوق في المعلومات الواردة في القوائم المالية التي تنشرها الشركات.

### أسباب ظهورها :

يعتبر تضارب المصالح بين الأطراف ذات العلاقة والشركة المصدر الرئيسي لظهور إدارة الأرباح Earnings Management فمصلحة المديرين في تخفيض الضرائب والأرباح الموزعة، ومصلحة حملة الأسهم في تعظيم العائد على استثماراتهم، ومصلحة الموظفين في زيادة تعويضاتهم الإدارية المختلفة، والمسؤولين في القطاع الضريبي في تعظيم الحصيلة الضريبية. وتعدد المصالح - رغم تعارضها - هو ماتسبب في انتشار إدارة الأرباح (Lawrence 2002). (Revsine).

أن المرونة في بدائل القياس المحاسبي والتقدير التي تقدمها المعايير المحاسبية، تؤثر على مخرجات نظام المعلومات المحاسبيه سواء بالشكل أو المضمون بعيداً عن صناعة السياسات الضريبية (Mihir A. Desai 2003)، كلها ساهمت في انتشار ظاهرة إدارة الأرباح. إضافة إلى أن الحاجه إلى التوقعات المستقبلية، والحاجة إلى التقدير والحكم الشخصي واختلافات توقيت بعض التعاملات الماليه، واختلافات تصنيف القوائم الماليه، جميعها منحت المديرين الفرصه لابتداع الأساليب المحاسبية القادرة على تعظيم المنافع المؤسسية أو الشخصية أو كليهما معا.

أهتم الكثير من الباحثين بالتفرقة بين مفهوم الدخل ومفهوم إدارة الأرباح فالأول يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات في الدخل إلى أدنى حد ممكن، في حين يعبر الثاني عن رغبة الإدارة في الوصول إلى أهداف معينة منها زيادة الحوافز الإدارية أو تخفيض المدفوعات الضريبية أو الحد من تكاليف الاقتراض ... الخ. وعرف البعض إدارة الأرباح بأنها:

“تدخل مقصود من قبل الإدارة في عملية القياس والإبلاغ المالي الخارجي بقصد الحصول على مكاسب خاصة للشركة أو لإدارتها“. وتلجأ إدارة المنشآت إلى وسائل لقياس الدخل وذلك لتحقيق أهداف كثيرة مثل: التأثير في الضرائب المستحقة، اكتساب ثقة المساهمين وحملة السندات، تجنب التدخل الحكومي... الخ. إلا إنه من أهم دوافع الإدارة لقياس الدخل الدوري هو رغبتها في تجنب إظهار التباين في نتائج أعمال المنشأة من فترة إلى أخرى. ومن ناحية أخرى نجد أن الاخفاقات في قياس الدخل هو نوع من طمس الحقائق أو إخفائها مؤقتا عن أصحاب الشأن الأمر الذي يؤدي إلى سوء توجيه الموارد فيما بين مجالات الاستثمارات البديلة (د. أمين السيد أحمد لطفى ٢٠٠٨).

#### المقصود بإدارة الأرباح :

أهتمت الإدارة بتجميل منتج قائمة الدخل المحاسبي والمتمثل في "صافي الربح"، و لما كان ارتفاع صافي الربح مؤشرا هاما للمستثمر يعكس الانطباع عن حسن أداء الشركة وسلامة مركزها المالي، ويقلل من تخوفه من مستوى المخاطرة المتعلق بها، فاتخذت الإدارة الأساليب المحاسبية للتحكم في هذه الأرباح، وتوزيعها كما تراه مناسباً في ظل الإمكانيات والاختيارات المحاسبية المتاحة، وهو ما يسمى بإدارة الأرباح أو Earnings Management

كما عرفها البعض (Seraina C. Anagnostopoulou 2015) بأنها: "ابتكار مقترح في إعداد التقرير المالي بغرض الحصول على منافع خاصة". بالإضافة إلى أنها "تغيير الأداء الاقتصادي المعلن للشركة بواسطة الإدارة إما لتضليل المساهمين أو للتأثير في نتائج تعاقدية".

ويرى البعض الآخر (Masahiro Enomoto, Fumihiko Kimura: 2015) أن إدارة الأرباح ما هي إلا إدارة إستحقاقات محاسبية لا تتضمن تزيف للحقائق، بل طريقة للتعامل مع الاختلافات الظاهرة في الأرباح على المدى القصير، وذلك بالاعتراف بالايراد إلى السنة ذات الحاجة. كما يندرج ضمن إدارة الأرباح أسلوب محاسبي شائع للتعامل مع الخسائر يسمى Big Bath Accounting. حيث تنص فرضية Big Bath على تقليل تقديرات المكاسب والأرباح للشركة في فترة معينة مقابل المبالغة في تقدير الخسائر. ويهدف هذا الأسلوب إلى التخلص من الخسائر المتركمة في سنة من السنوات التي يتم فيها

تحقيق الخسائر، وذلك من خلال مضاعفة الخسائر وعرضها أصول ضريبية مؤجلة، لضمان تحسين الأرباح في السنة أو السنوات المقبلة.

### تمهيد الدخل :

يقصد بتمهيد الدخل: الحفاظ على استقرار صافي الدخل وذلك من خلال التأثير على توقيت حدوث أحداث مالية معينة أو من خلال اختيار طرق محاسبية معينة أو كلاهما، حيث تشير أغلبية الدراسات إلى أنه يمكن للإدارة التدخل في تمهيد الدخل بأسلوبين: التمهيد الحقيقي Real Smoothing والتمهيد غير الحقيقي، وهو ما يسمى بالتمهيد المحاسبي أو التمهيد الاصطناعي Artificial Smoothing فالتمهيد الحقيقي، ينتج عن تبادلات تجارية حقيقية وقرارات تشغيلية تستلزم مصروفات محددة أو تنتج أرباح محددة، وتتفادها الإدارة بهدف تقليل تقلبات التدفقات النقدية. بينما التمهيد الاصطناعي يتمثل في التلاعب في التقارير المالية، من خلال تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالإيرادات أو المصروفات خلال الفترات المحاسبية، دون التأثير المباشر على التدفقات النقدية، ولذلك يطلق عليها البعض التمهيد المحاسبي. وتتم إدارة الأرباح وتمهيد الدخل في الغالب باستخدام أدوات عدة منها: الضرائب على الاستثمارات، تصنيف العناصر غير العادية في قائمة الدخل، توزيعات الأرباح، مكاسب وخسائر الأوراق المالية، صناديق معاشات التقاعد، مصروفات البحوث والتطوير، نفقات الدعاية والإعلان، المخزون، الإهلاك، وتحويل العملات.

تتعدد الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح التي يمكن من خلالها التلاعب بالأرباح منها :

- ١- تغيير طريقة الأهلاك الخاصة بالأصول الثابتة.
- ٢- تغيير العمر الافتراضي المستخدم في حساب أهلاك الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة.
- ٣- تغيير تقديرات القيمة التخريدية ومصروفات الفك عند تحديد القيمة القابلة للاهلاك للأصول.
- ٤- تغيير أسس قياس أعمار الديون للتأثير على تحديد المخصص أو الالتزام فيما يتعلق بالديون المشكوك في تحصيلها.
- ٥- تغيير أسس قياس مخصص الضمان للسلع المباعة خلال فترة الضمان.
- ٦- إعادة تقدير نسبة الأتمام لعقود الإنشاء.

- ٧- تقدير نسبة الانخفاض في قيمة الأصول (الاضمحلال).
- ٨- الاعتراف بالإيرادات المتحصلة من مبيعات بضائع لم يتم شحنها، أو تأجيل الاعتراف بها لحين وصول مستندات الشحن.
- ٩- تحرير فواتير بيع وهمية أو أوامر شراء أو مستندات شحن لتغطية بعض الأنشطة.
- ١٠- تضمين جرد المخزون بضائع وهمية.

وأخيراً هل ممارسات إدارة الأرباح أمر يحسب للشركة على أنه جيد أم سيئ؟ إذا كانت الممارسات الخاصة بإدارة الأرباح الغرض الأساسي منها هو التوافق مع المعايير المحلية أو الدولية أو مع التشريعات الضريبية المستحدثة فإن هذا الأمر يعد أمر جيد، مع الأخذ في الاعتبار بأن يتم الإفصاح عن عمليات إدارة الأرباح في القوائم المالية حتى يمكن للمستخدم النهائي للقوائم المالية أن يقوم بتقييم تأثيرات إدارة الأرباح على نتائج الأعمال، أما إذا كانت الممارسات الغرض منها التضليل والغش، فإن ممارسة إدارة الأرباح تعد من الممارسات غير الاخلاقية، التي لا بد أن تجرمها التشريعات و يعاقب عليها القانون.

### القسم الثاني: الاساليب التقليدية للكشف عن ادارة الارباح

أن الخسائر صغيرة القيمة في التقارير المالية أمر نادر، فالأرباح صغيرة القيمة في التقارير المالية أمر شائع، كذا الزيادات الصغيرة في الأرباح أمر شائع، و بالتالي فإن التقارير المالية التي يتم الحصول عليها من بعض مكاتب المراجعة وخدمات التأكد قد تكون بها تحريفات تنافي الواقع ويمكن أكتشافها بسهولة وأخرى يصعب أكتشافها لمرونة معايير المحاسبة، ولكن من خلال استخدام المؤشرات التي وردت في الدراسات المحاسبية يمكن أن تساعد على الحكم في مدى صدق وعدالة القوائم المالية.

هناك بعض الأدلة المتعارف عليها و التي تم استنباطها من الدراسات السابقة و التي تساعد على أكتشاف عمليات إدارة الأرباح و منها :

### ١- مؤشر (Healy:1985)

وفق هذا النموذج ينظر للشركة التي لديها ممارسات إدارة الأرباح عندما تكون نسبة إجمالي الاستحقاق الاختياري إلى إجمالي الأصول خلال فترات مالية متساوية وغير متذبذبة، وبالتالي ينظر النموذج إلى الاستحقاق غير الاختياري على أنه = صفر، ويعتبر هذا النموذج أبسط النماذج التي قدمت للكشف عن مدى وجود إدارة الأرباح، إلا أنه يعاب عليه أنه لا يأخذ في الاعتبار طبيعة العمليات التي قد تتطلب مستوى معين من الاستحقاق. (Christof Beuselinck, Marc 2014) (DeLoof)

### ٢- مؤشر (DeAngelo:1986)

يقوم هذا المؤشر على حساب التغيير في إجمالي الاستحقاق بين فترتين وتنسبها إلى إجمالي الأصول آخر الفترة المالية الثانية، ويفترض عدم وجود إدارة أرباح في الفترة الحالية إذا كان الاختلاف بين إجمالي الاستحقاق في الفترة الحالية والفترة السابقة يساوي صفر، وبالتالي إذا كان الناتج يساوي صفر فإن ذلك يعني إن الشركة لا يوجد لديها إدارة أرباح وكلما ابتعدت قيمة الناتج عن الصفر فإن ذلك يعني وجود إدارة أرباح. ويعاب على هذا المؤشر إهمال المتغيرات التي قد تؤثر على الاستحقاق في الفترة الحالية. حيث يفترض أن الاستحقاق غير الاختياري يتأثر بتغير الظروف الاقتصادية. (Philip Heinz, Chris Patel: 2013)

### ٣- مؤشر (Jones:1991)

تم تطوير المؤشر الأول والثاني من خلال التحكم في أثر الظروف الاقتصادية للشركة فيما يتمثل بالاستحقاق غير الاختياري عن طريق افتراض أن الإيرادات غير اختيارية. ويحكم على الشركة بانها لديها إدارة أرباح كلما كان ناتج المعادلة التاليه متساوياً. (Alan I. Blankley, Joseph Comprix 2013)



#### ٤- مؤشر (Dechow:1996)

تم تطوير المؤشر السابق (مؤشر Jones) باضافة التغير في الحسابات المدينة (المدينين) لبيان اثر التغير في الايرادات الاجلة (المبيعات الاجلة) لايضاح مدى تأثيره في الحكم على وجود إدارة أرباح من عدمه، يفترض ضمنا أن كل التغيرات في المبيعات الأجلة خلال فترة الدراسة تنتج عن إدارة الأرباح. هذا الافتراض يستند إلى أن إدارة الأرباح عن طريق التحكم في إيراد المبيعات الأجلة يكون أسهل من إدارة الأرباح عن طريق التحكم في المبيعات النقدية. (Michael J. Imhof, Scott: 2014)

#### ٥- مؤشر (Miller Ratio:2007)

يعد مؤشر ميلر من اكثر الاساليب المتبعة في الكشف عن إدارة الأرباح، ولما كانت عناصر الأصول والالتزامات المتداولة هي العناصر المكونة لرأس المال العامل، وبالتالي فالعلاقة بين التغير في رأس المال العامل، وصافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل المعروضة بقائمة التدفقات النقدية تكون مؤشرا لإدارة الأرباح على النحو التالي :



إذا كانت نتيجة العلاقة = صفر : لا يوجد تلاعب في الأرباح، وإذا كانت  $\neq$  صفر : يوجد تلاعب في الأرباح وبالتالي تطبق الشركة ممارسات إدارة الأرباح. ومن ثم كلما تقترب نتيجة العلاقة من الصفر كلما كانت الشركة بعيدة عن مزاوله ممارسات إدارة الأرباح. و يحسب التغير في رأس المال العامل بالفرق بين أرصدة آخر المدة لقائمة المركز المالي بين فترتين ماليين مختلفين. لكل من الاصول والالتزامات المتداولة. (James E. Miller : 2009)

القسم الثالث: دراسة تطبيقية لبحث مدى إمكانية استخدام المقياس المقترح  
"فروق ضريبية الدخل الدفترية" كمؤشر للكشف عن إدارة الأرباح

ينظر إلى فروق ضريبية الدخل الدفترية على أنها الفروق بين الربح الضريبي والمحاسبي، ومقياس فروق ضريبية الدخل يعد من أحد المقاييس الحديثة للكشف عن مدى تلاعب الشركات في إدارة أرباحها، الأمر الذي يجعل من هذا الأسلوب وسيلة تستخدمها الشركات في التأثير على نتيجة أعمالها، إما بانخفاض أرباحها الخاضعة للضريبة على الدخل أو بالزيادة في نتيجة الأعمال.

تعتبر الفروق الناتجة من ضريبة دخل الاقرار الضريبي والدخل المحاسبي ونتيجة فحص الاقرار الضريبي فروق ضريبية قد يمكن تفسيرها أو لا يمكن تفسيرها إذا ما تم تحليلها من خلال نموذج الانحدار البسيط أو المتعدد، إذا ما كان معامل التحديد للنموذج معنوي ويقترّب من الواحد الصحيح، فهذا ما سيتعرض اليه الباحث في التعرف على العوامل غير المفسرة، للحكم على ما إذا كانت الشركة تنتهج ممارسات إدارة الأرباح في ظل سياسة الاستحقاق التي تتبعها الشركة.

وأستخلص الباحث مجموعة من النسب والمؤشرات المالية تمون بمثابة معيار لاختيار افضل الشركات الواردة بمؤشر EXG 30 عند بناء النموذج حتى تمثل افضل نتائج مالية من بين شركات مؤشر البورصة و ينطبق عليها أحد فروض المحاسبة المتعارف عليها (الاستمرارية) وهي :

- ١- نصيب السهم في الأرباح EPS
- ٢- نسبة تغطية الفوائد من صافي أرباح العمليات
- ٣- معدل نمو المبيعات
- ٤- معدل نمو توزيعات الأرباح
- ٥- نسبة صافي ربح العمليات للمبيعات
- ٦- نسبة العائد على الأصول
- ٧- نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم
- ٨- نسبة التدفقات النقدية من التشغيل للأصول الثابتة

يقوم البحث على أساس اختيار عينة من بين الشركات المقيدة والمتداول سهمها بسوق المال المصري داخل المقصورة، حققت افضل نتائج للنسب والمؤشرات المالية من خلال وزن نسبي رجحه الباحث للمؤشرات السابق الإشارة إليها وعددها

(٨ مؤشرات مالية) خلال السنوات (٢٠١١/٢٠١٠) و يتم محاسبتها ضريبياً أمام مركز كبار الممولين، وتمت محاسبتها حتى سنة ٢٠١١، لبيان مدى إمكانية استخدام مؤشر فروق ضريبية الدخل الدفترية كمؤشر للحكم على مدى قيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح من عدمه :

تم اختيار عينة من الشركات المدرجة في أحد مؤشرات البورصة المصرية وهو EGX 30، لعدد (١٥) شركة من أكثر الشركات المتداوله بالسوق، وحققت أعلى نتائج من بين المؤشرات والنسب المالية التي رجحها الباحث وعددها (٨) لاجراء الدراسة التطبيقية عليها لاختبار مدى صلاحية المؤشر المقترح:

ويوضح جدول رقم (١) نوعية القطاع للشركات التي تم اختيارها :

**جدول رقم (١)**

الوزن النسبي (%)	اسم الشركة	رمز القطاع	اسم القطاع
٨٦.١٨	X 1	A	بنوك
٨٢.٧٥	X 2	B	موارد أساسية
٥١.٣٦	X 3	C	كيماويات
٤١.٠٨	X 4		
٣٤.٨١	X 5	D	التشييد ومواد البناء
٣٢.٣٤	X 6	E	خدمات مالية (باستثناء البنوك)
٥٨.٠٥	X 7	F	أغذية ومشروبات
٩٧.٤٥	X 8	G	رعاية صحية وأدوية
٥٠.٨٤	X 9	H	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
٥١.٣٣	X 10	I	منتجات منزلية وشخصية
٣٣.٩٦	X 11		
٣٩.٤٥	X 12	J	العقارات
٤٠.٩	X 13	K	اتصالات
٣٢.١١	X 14		
٥٣.٥٩	X 15	L	سياحة وترفيه

(لاغراض سرية البيانات تمت الإشارة إلى كل شركة برمز امام كل قطاع تم اختياره، والوزن النسبي في مدى من ٣٢% إلى أقصى وزن والبالغ ٩٧.٤٥%)

يوضح جدول رقم (٢) نتائج الاعمال للعينة التي تم اختيارها مع استعراض لضريبة الدخل الدفترية والتي تم حسابها للوعاء الضريبي (الدخل الخاضع للضريبة) لسنوات الدراسة :

### جدول رقم (٢)

القيمة بالملليون جنيه

الدخل المحاسبي (ربح / خسارة)		الدخل الضريبي من واقع الاقرار الضريبي السنوي		اسم الشركة
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	
٣٥٩٣.٣	٢٥٤٣.٢	٣٧٣٤.٢	٢٨٨٠.٤	X 1
٣٩٢٦.٣	٩٤٣.٨	٣٩٨٩.٤	٨٣٠.٣	X 2
١٤٥١.٩	١٣٢٧.٧	١٣٤٥.٧	١٢٥٦.٨	X 3
٣١٨٥.٧	١٢٥٦.١	٣٣٧٠.٥	٩٨٤.٧	X 4
٥٢٠.٩	٧٦٠.٣	٤٣٠.٦	٦٥٠.٨	X 5
٣٥٣٨.٤	٢٣١.٨	٣٤٢٨.٣	٥٣٦.٨	X 6
٣٦٢.٨	٤٦٠.٥	٢٧٧.٤	٢١٨.٦	X 7
٣٣٠.٤	٣٨٥.٢	٣٠٢.٦	٢٨٠.٥	X 8
١٨٦.٨	٣٦٢.٧	١٦٧.٤	٣٢٢.٨	X 9
٩٠٨.٧	٩٢١.٥	٩٠١.٢	٨٧٠.٦	X 10
٣٦٨.٢	٣٥٠.٣	٣١١.٤	٣٤٢.٣	X 11
٦٣٢.٥	٧٤٠.٧	٤٥٠.٣	٦٨٧.٤	X 12
٤٢١٩.٢	٣٥٧-	٥٦٨٤.٩	٢٤.٨-	X 13
٢٢٦٣.٦	٢٧٥٨.٢	٢١٧٦.٩	٢٦٤٠.٥	X 14
١٩.٧-	٣٩.٦	١٥.٦-	٣٤.٨	X 15

(تم استخدام معامل (Factor) لسرية البيانات بضرب نتائج الاعمال في هذا المعامل ويحتفظ به الباحث لنفسه)

ويوضح جدول رقم (٣) الفروق بين ضريبة الدخل الدفترية والمتفق عليها للعينة التي تم اختيارها عن سنوات الدراسة :

### جدول رقم (٣)

القيمة بالمليون جنيه

اسم الشركة	ضريبة الدخل الدفترية من واقع الأقرار الضريبي السنوي		ضريبة الدخل من واقع الاتفاق مع الإدارة الضريبية		فروق ضريبة الدخل	
	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠
X 1	٧١٨.٥٨	٥٠٨.٦٤	٨٣٥.٢٤	٦٢٢.٣١	١١٦.٦٦	١١٣.٦٧
X 2	٧٨٥.١٣	١٨٨.٧٦	٨٩٨.٢	٢٣٤.٧	١١٣.٢٣	٤٥.٩٤
X 3	٣٦٢.٩	٢٦٥.٥٤	٣٧٢.٢	٢٧٥.١	٩.٣	٩.٥٦
X 4	٦٣٦.٩٣	٢٥١.٢٢	٧٩٧.٢	٢٨٠.٨	١٦٠.٢٧	٢٩.٥٨
X 5	١٣٠.٢٢	١٥٢.٠٦	١٤٢.٧	١٦٠.٢	١٢.٤٨	٨.١٤
X 6	٧٠٧.٦	٤٦.٣٦	٨١١.٣	٥٧.٢	١٠٣.٦٨	١٠.٨٤
X 7	٩٠.٧	٩٢.١	٩٨.٥	١١٧.٤	٧.٨	٢٥.٣
X 8	٨٢.٦	٧٧.٠٤	----	----	----	----
X 9	٤٦.٧	٧٢.٥٤	٦٦.١	٨٦.٩	١٩.٤	١٤.٣٦
X 10	٢٢٧.١٧	١٨٤.٣	----	----	----	----
X 11	٩٢.٠٥	٧٠.٠٦	٩٦.٣	٧٣.٥	٤.٢٥	٣.٤٤
X 12	١٥٨.١٣	١٤٨.١٤	١٧١.٥	١٥٤.٨	١٣.٣٧	٦.٦٦
X 13	٨٤٣.٨	٧.١٤	٩٥٢.١	٦.٥٢	١٠٨.٢٥	٠.٦٢
X 14	٥٦٥.٩	٥٥١.٦٤	----	----	----	----
X 15	٤.٩٥	٧.٩٢	----	١٠.٥	٣.٦٦	١٢.٣٢

#### ملاحظات على الجدول بعاليه:

- تشير نتيجة الخلايا الفارغة من البيانات، إلى أنه لم يتم الاتفاق مع الإدارة الضريبية على الوعاء الضريبي ومازالت الشركة في مرحلة التفاوض.
- تمثل الضريبة بالسالب رصيد الضريبة المؤجلة كأصول ضريبية، ستستفيد منها الشركة في السنوات التالية ناتجة عن ترحيل خسائر.
- مع مراعاة استبعاد الشركات التي لم تنتهي باتفاق مع الإدارة الضريبية أو اية قرارات نهائية لتحديد الضريبة المستحقة.

كما يتضح من الجدول بعاليه فيما يتعلق بالشركات (X8, X10, X14) نظراً لعدم استكمال بيانات تلك الشركات فسيتم استبعادها من العينة، بالإضافة إلى ان الشركة (X13) بياناتها بالسالب، كما تبين وجود فروق ضريبية لشركات العينة خلال سنوات الدراسة وتركزت معظم تلك الفروق في سنة ٢٠١٠ عند الشركات (X1, X2, and X4) وفي سنة ٢٠١١ لدى الشركات (X2, X4, and X13) ومن الملاحظ أن الشركتين (X2, X4) اشتركتا في نتائج سنتي الدراسة لكل من سنة

٢٠١٠ و ٢٠١١، في أن الفروق بين كل من الربح الضريبي والمحاسبي من أعلى النتائج. وفيما يلي يقوم الباحث باستخدام **Miller Ratio** للتعرف على أي من تلك الشركات تقوم بممارسات إدارة الأرباح وهذا ما يوضحه جدول رقم (٤) من خلال تشغيل البيانات التالية :

**جدول رقم (٤)**

اسم الشركة	صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل	رأس المال العامل		Miller Ratio
		٢٠١١	٢٠١٠	
	٢٠١١			٢٠١١
X 1	٨٢٩	٧١٥	٤٧٥	٠.٢٨٩٥٠٥٤٣
X 2	٥١٨	١٣٠٧	٨٠٦	٠.٩٦٧١٨١٤٧
X 3	٦٩١	٢٩١	٢٧١	٠.٢٨٩٤٣٥٦
X 4	٢٥١	٩٢٨	٧٢٩	٠.٧٩٢٨٢٨٦٩
X 5	١٨٢٩	١٣٠٢	١٣٩١	٠.٤٨٦٦٠٤٧
X 6	٨٢٦	١٣٦٥	٨٠٩	٠.٦٧٣١٢٣٤٩
X 7	٧١٩	٤٣٨	٤١٥	٠.٣١٩٨٨٨٨٧
X 8				
X 9	٣٦١	٨٣٠	٧٩١	٠.١٠٨٠٣٣٢٤
X 10				
X 11	٤٢٨	٥٢٧	٥١٩	٠.١٨٦٩١٥٩
X 12	٧٤٦	٩١٥	٨٢٠	٠.١٢٧٣٤٥٨٤
X 13	٦٣٩	١١٩٠	٢٥٩	١.٤٥٦٩٦٤٠١
X 14				
X 15	٣٢٦	٥٦١	٥٢٨	٠.١٠١٢٢٦٩٩

ويتضح من الجدول بعاليه حصول الشركات (X13, X2, X4, X6, X1) حصلت على أعلى قيم لمؤشر ميللر بما يشير إلى ان تلك الشركات تقوم بممارسات إدارة الأرباح، وحصلت الشركات (X11, X6, X3) على أقل قيم من مؤشر ميللر، بما يشير إلى أن تلك الشركات لا تقوم بممارسات إدارة الأرباح.

وهذا ما يؤكد النتائج الواردة بجدول رقم (٣) من خلال ظهور فروق ضريبية مرتفعة للشركات تتفق و مؤشر ميللر وكذلك للشركات التي حصلت على أقل فروق ضريبية تتفق ومؤشر ميللر. حيث يشير مؤشر ميللر إلى أنه كلما ارتفع ناتج النموذج (نسبة التغيير في رأس المال العامل إلى صافي التدفقات النقدية من التشغيل) كلما تبين أن الشركة تقوم بممارسات إدارة الأرباح وكلما انخفض الناتج واقترب من الصفر كلما قلت تلك الممارسات.

وبناءً على ما تقدم يبحث الباحث عن اجابة لهذا السؤال:

- هل تلك الفروق راجعة إلى إدارة الأرباح أم عوامل أخرى؟ للتأكيد على صلاحية المؤشر الجديد "فروق ضريبة الدخل الدفترية"

قد تكون مرونة معايير المحاسبة عاملاً مساعداً لوجود تلك الفروق، أو التحايل الضريبي، أو التجنب الضريبي، أو الحصيلة الضريبية المستهدفة للإدارة الضريبية. أو عوامل أخرى، وهذا ما سيتعرض اليه الباحث في استعراض نوعية الفروق التي خضعت للضريبة على الدخل والنتيجة من الفروق بين الدخل المحاسبي والضريبي.

يوضح جدول رقم (٥) نتيجة النهائية للتفاوض أمام الإدارة الضريبية والتي انتهت ليها شركات عينة الدراسة مع الإدارة الضريبية و تشير إلى أن طبيعة الفروق الناتجة من الاتفاق مع الإدارة الضريبية راجعة إلى الأسباب التالية :

جدول رقم (٥)

L	K	J	I	H	F	E	D	C	C	B	A	نوعية القطاع
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	السبب في الفروق
15	13	12	11	9	7	6	5	4	3	2	1	
√	√	√		√		√	√	√	√	√	√	الزيادة في المصروفات غير المؤيدة مستدياً
	√				√	√		√		√	√	التغيير في اعمار الأصول الثابتة والمعنوية
√	√	√		√	√	√	√	√		√	√	تغيير طرق الاهلاك
							√					إعادة التقدير لنسبة الاتمام
√	√		√	√	√	√		√	√	√	√	تغيير طرق تسعير وتقييم المخزون
√	√	√			√	√	√		√	√	√	تعديل القيمة التخريدية للاصل الثابت
√	√			√		√	√	√		√	√	تعديل قيمة اضمحلال الاصول
√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	تأجيل الاعتراف بالايرادات
√	√	√		√		√	√	√		√	√	تعديلات في المخصصات
√	√				√	√		√	√	√	√	تغيير في اعمار الديون
√	√		√	√	√	√		√	√	√	√	تضمين المخزون بضائع لا تخص الشركة
√	√	√				√		√		√	√	تحرير فواتير وهمية
	√					√		√		√	√	فروق ناتجة عن الزيادة في العوائد المدينه
	√	√				√	√	√		√	√	فروق ناتجة عن زيادة التبرعات والإقساط

وإن كانت بعض من تلك الاختلافات مستقر عليه عند الفحص الضريبي و يتم ردها للوعاء الضريبي على الرغم من اعتمادها بمعايير المحاسبه المصريه ولكن لا يعترف بها عند الفحص الضريبي لمخالفتها أما التشريع الضريبي أو القرارات

الوزاريه لتعديلات اللائحة التنفيذية، كالقرار الوزاري لوزير الماليه رقم (٧٧٩) لسنة ٢٠٠٧، أو طبقاً للتعليمات التنفيذية أو لاجراض تتعلق بالحفاظ على الحصيلة الضريبية مثل:

- ١- الزيادة عن نسبة ٧% للمصروفات غير المؤيدة مستندياً من المصروفات الإدارية والعمومية المؤيدة.
- ٢- جميع المخصصات لا تعد من التكاليف واجبة الخصم. اما الاستخدام الفعلي من المخصص يتم الاعتراف به ويعد من التكاليف واجبة الخصم من الوعاء الضريبي.
- ٣- إضمحلال الاصول الثابتة والمعنوية.

إلا ان باقى الاختلافات توافق على بعض منها معايير المحاسبة لمرونتها وتعد من نقاط الاختلاف مع الادارة الضريبية وقد ينتهى التفاوض بالموافقة عليها للشركة كإعادة التحديد لنسبة الاتمام لشركات العقود طويلة الاجل والمقاولات، وتأجيل الاعتراف بالايراد لعدم ورود مستندات الشحن او استكمال التصنيع.

استخدام الباحث برنامج SPSS لتفسير العلاقة بين الفروق الضريبية الناتجة بين الربح المحاسبى و الضريبي لشركات العينة التى تم اختيارها فى سنوات الدراسة لسنة ٢٠١١ للشركات التى تبين للباحث أنها تقوم بممارسات إدارة الأرباح وهى (X1, X2, X4, X6, X13)، كما تتضح من الجدول التالى رقم (٦):

جدول رقم (٦)  
ضريبة الدخل الدفترية وكالاتفاق مع الادارة الضريبية

القيمة بالمليون	ضريبة الدخل من واقع الاتفاق	ضريبة الدخل الدفترية	شركات العينة	فروق ضريبة الدخل	
				٢٠١١	٢٠١٠
٢٠١١		٢٠١١			
٨٣٥.٢		٧١٨.٥	X 1	١١٦.٦	١١٣.٦٧
٨٩٨.٣		٧٨٥.١	X 2	١١٣.٢	٩٥.٩٤
٧٩٧.٢		٦٣٦.٩	X 4	١٦٠.٢	١٠٢.٥٨
٨١١.٣		٧٠٧.٦	X 6	١٠٣.٧	١٦٠.٨٤
٩٥٢.١		٨٤٣.٨	X 13	١٠٨.٣	٦٧.٦٢



وأمكن حصر فروق تلك الاختلافات بعد استخدام معامل لسرية بيانات شركات العينة التي اعتمد عليها البحث يوضحها الجدول التالي :

### جدول رقم (٧)

#### الفروق الضريبية لنقاط الاختلاف مع الإدارة الضريبية

ص	س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7	س8	الجمالي للفروق
الضريبة كالتالي 2011	الضريبة الدفترية كالأقرار	الزيادة في المصروفات غير المؤيدة مستدياً	تسعير صرف لمخزون	إضمحلال الأصول	تأجيل الاعتراف بالايرادات	تقييم مخزون اخر المدة اقل من التكلفة	زيادة لتبرعات واقساط للصناديق عن المسموح قانوناً	الزيادة في العوائد لمدينه	
835.2	718.5	42.4	16.3	16	20	15	4	3	116.7
898.3	785.1	47.7	17.3	21.5	2.1	22.7	1.5	0.4	113.2
797.2	636.9	33.7	15	29	25	33	15	9.6	160.3
811.3	707.6	38	13.5	32	3.4	3.6	10	3.2	103.7
952.1	843.8	46	22	29	0.3	9.7	1	0.3	108.3

أستخدم الباحث نموذج الإنحدار المتعدد، لاقتراح نموذج يمكن استخدامه للتخطيط الضريبي، لقياس فروق ضريبة الدخل قبل البدء في التفاوض مع الإدارة الضريبية عند إعداد الموازنات التخطيطية، وكذا لاغراض التعرف على العوامل المفسرة وغير المفسرة في فروق ضريبة الدخل الدفترية إذا كانت الشركة تقوم بممارسات إدارة الأرباح. حيث أن نموذج الانحدار المتعدد يصلح لاستنتاج علاقة بين ضريبة الدخل (Y) التي تم الاتفاق عليها لشركات العينة مع الإدارة الضريبية فيما يتعلق بنود الاختلاف والتفاوض للفروق الضريبية التاليه بالاضافه إلى الضريبه من واقع الاقرار الضريبي (الضريبه الدفترية):

- ١- الضريبة الدفترية من واقع الاقرار الضريبي ( $X_1$ )
- ٢- فروق ناتجة عن الزيادة في المصروفات غير المؤيدة مستدياً ( $X_2$ )
- ٣- فروق ناتجة عن تسعير صرف المخزون ( $X_3$ )
- ٤- فروق ناتجة عن إضمحلال الأصول ( $X_4$ )
- ٥- فروق ناتجة عن تأجيل الاعتراف بالايرادات ( $X_5$ )
- ٦- فروق ناتجة عن تقييم مخزون اخر المدة ( $X_6$ )
- ٧- فروق ناتجة عن زيادة التبرعات واقساط الصناديق عن المسموح قانوناً ( $X_7$ )
- ٨- فروق ناتجة عن الزيادة في العوائد المدينه ( $X_8$ )

وتم تشغيل بيانات تلك الفروق في برنامج SPSS لبيان مدى وجود ارتباط من عدمه للفروق الضريبية الناتجة من التفاوض لتلك البنود مع الإدارة الضريبية، فتبين من الجدول التالي وجود علاقة ارتباط طردية قوية مع بعض نقاط الاختلاف وبعضها توجد علاقة ضعيفة وعكسية.

#### جدول رقم (٨)

مصفوفة الارتباط بين ضريبة الدخل كالاتفاق وبنود الاختلاف

X8	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	Y	
-0.784	-0.855	-0.255	-0.693	-0.077	.935	.863	.968	1.000	Y
-0.906	-0.909	-0.463	-0.804	-0.089	.849	.905	1.000	.968	X1
-0.925	-0.982	-0.292	-0.673	-0.447	.695	1.000	.905	.863	X2
-0.572	-0.727	-0.126	-0.437	-0.080	1.000	.695	.849	.935	X3
.255	.485	-0.201	-0.291	1.000	-0.080	-0.447	-0.089	-0.077	X4
.832	.623	.637	1.000	-0.291	-0.437	-0.673	-0.804	-0.693	X5
.624	.381	1.000	.637	-0.201	-0.126	-0.292	-0.463	-0.255	X6
.930	1.000	.381	.623	.485	-0.727	-0.982	-0.909	-0.855	X7
1.000	.930	.624	.832	.255	-0.572	-0.925	-0.906	-0.784	X8

ويتضح من الجدول بعاليه وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين (Y) وهى ضريبة الدخل كالاتفاق مع الإدارة الضريبية، وبين بنود الاختلاف  $X_1, X_2, X_3$ ، وعلاقة عكسية قوية مع كل من  $X_5, X_7, X_8$ ، والعلاقات الأخرى اما طردية أو عكسية ولكنها ضعيفة لا يمكن الاعتماد عليها احصائياً عند بنتء نموذج الانحدار المتعدد.

وبتشغيل بيانات الاختلافات فى برنامج SPSS للحصول على نموذج الانحدار المتعدد، توضحها الجداول التاليه :

#### جدول رقم (٩)

Change Statistics				Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
Sig. F	df2	F	R Square Change					
.007	3	45.179	.938	18.71398	.917	.938	.968(a)	1

جدول رقم (١٠)

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.004	9.079		87.903	270.664	(Constant)
.007	6.722	.968	.119	.797	X1

جدول رقم (١١)

Collinearity Statistics	Partial Correlation	Sig.	t	Beta In	Model
Tolerance					
8.181	-.129	.003	7.184	-.075	X2
.279	.858	.002	2.360	.405	X3
.992	.036	.964	.051	.009	X4
5.353	.575	.005	11.995	.242	X5
.786	.875	.125	6.557	.246	X6
8.173	.244	.006	8.356	.147	X7
7.179	.879	.001	2.604	.518	X8

توضح الجداول بعاليه نتائج نموذج الانحدار المتعدد للمتغير التابع (ضريبة الدخل كالاتفاق مع الإدارة الضريبية) وبنود الاختلاف الأخرى المؤثرة على نتيجة الاتفاق، ويتضح من جدول (١١) عدم معنوية بنود الاختلاف  $X_4$ ،  $X_6$ . وبناءً عليه تكون بنود الاختلاف الأخرى عوامل مستقلة مؤثره على النموذج المقترح. ويؤكد على سلامة النموذج ان معامل التحديد = ٩٣.٨% كما هو موضح بجدول (٩) زعنوية هذا النموذج وفق اختبار T-test أن القيمة المحسوبة أعلى من قيمة T الجدولية مما يشير إلى صلاحية النموذج المقترح، كما أن T المحسوبة لكل معلمة من قيم المتغير المستقل أكبر من القيمة الجدولية مما يشير إلى صلاحية النموذج المقترح لمعاملات المتغير المستقل، وذات النتيجة لقيمة معلمة الثابت فقيمتها المحسوبة أكبر من الجدولية، وليست القيم المحسوبة داله عند مستوى معنوية (٠.٠٥) وبالتالي فالنموذج المقترح صالح للتنبؤ ويأخذ الشكل التالي :



وبالتالي تكون المتغيرات المستقلة المؤثرة على بناء النموذج عند التنبؤ بقيمة المتغير التابع (ص) موضحة على النحو التالي :

- (س١) : الضريبة الدفترية من واقع الاقرار الضريبي  
(س٢) : فروق ناتجة عن الزيادة في المصروفات غير المؤيدة مستندياً  
(س٣) : فروق ناتجة عن تسعير صرف المخزون  
(س٤) : فروق ناتجة عن تأجيل الاعتراف بالايادات  
(س٥) : فروق ناتجة عن زيادة التبرعات واقساط الصناديق عن المسموح قانوناً  
(س٦) : فروق ناتجة عن الزيادة في العوائد المدينة

وبالتالى اخرج تحليل الانحدار المتعدد العوامل التالى كمتغيرات مستقلة لعدم تأثرها على النموذج :

- ١- فروق ناتجة عن إضمحلال الاصول  
٢- فروق ناتجة عن تقييم مخزون اخر المدة

كما اتجه الباحث إلى استنتاج علاقه بين ضريبة الدخل كالاتفاق وبين ضريبة الدخل الواردة بالاقرار الضريبي يوضحها جدول رقم (١٢)، وفيما يلي مخرجات SPSS لتحليل نموذج الانحدار البسيط لسنة ٢٠١١ بما يشير إلى النموذج المقترح لقياس قيمة الفروق من سنة لآخرى تم استنتاجه من الشركات التى اشتركت فى وجود أكبر فروق لضريبة الدخل الدفترية .  
مع مراعاة أن

- ص : ضريبة الدخل من واقع الاتفاق مع الإدارة الضريبية (متغير تابع)  
س : ضريبة الدخل الدفترية من واقع الاقرار الضريبي السنوى (متغير مستقل)

جدول رقم (١٢)

مخرجات برنامج SPSS

Regression Statistics				
				0.968366 Multiple R
				0.937732 R Square
				0.916976 Adjusted R
				18.71398 Standard E
				5 Observatic

  

ANOVA				
Significance	F	MS	SS	df
0.006722	45.17901	15822.27	15822.27	1 Regression
		350.2129	1050.639	3 Residual
			16872.91	4 Total

  

Upper 95.0%	Lower 95.0%	Upper 95%	Lower 95%	P-value	t Stat	andard Err	Coefficients
550.4091	-9.081468047	550.4091	-9.08147	0.054173	3.079133	87.9026	270.6638 Intercept
1.173692	0.419406932	1.173692	0.419407	0.006722	6.721533	0.118507	0.796549 X Variable

ومن مخرجات برنامج SPSS الوارده بجدول رقم (١٢) بعاليه يمكن استنتاج النموذج التالي :



#### ١ - تقييم نموذج الدراسة

لاغراض قياس جودة وفعالية الدراسة قام الباحث بتمثيل نموذج الدراسة للعلاقة بين ضريبة الدخل الدفترية وضريبة الدخل بناءً على الاتفاق مع الإدارة الضريبية، قام الباحث باختبار لمعنوية العلاقة الإحصائية التي توصل اليها من خلال المقاييس التالية : معامل الارتباط ، معامل التحديد ، اختبار فيشر، واختبار ستيودنت .

#### أ - معامل الارتباط : ( R )

معامل الارتباط بين ضريبة الدخل الدفترية وضريبة الدخل كالاتفاق = ٩٦.٨% مما يدل على أن هناك علاقة خطية طردية قوية بينهما.

#### ب - معامل التحديد : ( R<sup>2</sup> )

يستخدم معامل التحديد لمعرفة مقدار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وذلك من خلال النموذج الرياضي المختار للتعبير عن علاقة (ص) و ب (س) فكما كانت قيمة معامل التحديد قريبة من (١) صحيح، كلما كانت العلاقة بينهما قوية ومتينة، أي أن نسبة ضريبة الدخل الدفترية لضريبة الدخل كالاتفاق مع الإدارة الضريبية للتغيرات = ٩٣.٧% بما يعادل ٩٣% تقريبا، أي أن ما يقترب من ٩٤% من التغيرات في المتغير التابع (ص) يرجع التغيير فيها إلى المتغير المستقل (س).

#### ت - اختبار فيشر

يتمثل اختبار فيشر في اختبار الفرضية للنموذج المقترح ومدى موضوعية قيمة معامل التحديد، لاغراض ذلك، نقوم بمقارنة القيمة الفعلية المستخرجة من جدول مقياس فيشر (F tab) .والقيمة الحرجة أو الجدولية (F real) وحيث أن القيمة الجدولية (١٢.٤٣) أقل من القيمة المحسوبة (١٦٥.٠٥٧) لذلك نقبل النموذج ومن ثم فالنموذج مقبول.

#### ث - اختبار ستيودنت لاختبار قيمة معاملات النموذج :

• مقدار الثابت (أ)

يستخدم اختبار ستيودنت لاختبار معلمة النموذج (أ)  $= 270.6638$  من خلال استخراج قيمة (T) الجدولية ومقارنتها بالقيمة المحسوبة ولما كانت القيمة المحسوبة  $= (9.079)$  أكبر من القيمة الجدولية  $(4.28)$  فهذا يدل على قبول قيمة المعلمة (أ)، وهذا ما يؤكد معنوية المعلمة بانها دالة عند  $(0.004)$ .

• مقدار التغير المعلمة (ب)

بأستخدام اختبار ستيودنت لاختبار معلمة النموذج (ب)  $= 1.026658$  من خلال استخراج قيمة (T) ومقارنتها بقيمته المحسوبة وحيث أن القيمة المحسوبة  $= (45.179)$  وهى أكبر من القيمة الجدولية  $(3.82)$  فهذا يدل على قبول قيمة المعلمة (ب). وانها ليست دالة عند  $(0.006)$ . أي أنه يوجد تأثير لضريبة الدخل الدفترية على قيمة ضريبة الدخل وفق الاتفاق مع الإدارة الضريبية فيما يتعلق بقيمة (ب).



وبالتالى فالنموذج يصلح للتطبيق بالتنبؤ بضريبة الدخل عند التفاوض مع الإدارة الضريبية، ولكن السؤال هل الفرق بينهما يرجع إلى إدارة الأرباح ام إلى عوامل أخرى، وفقاً للتحليل بالنموذج السابق عند اختباره على عينة الشركات التى تم التطبيق عليها، تبين وجود فروق منها ما امكن تفسيره و التى ترجع إلى الاسباب التالية :

- 1- الضريبة الدفترية من واقع الاقرار الضريبي  $(X_1)$
- 2- فروق ناتجة عن الزيادة فى المصروفات غير المؤيدة مستندياً  $(X_2)$
- 3- فروق ناتجة عن تسعير صرف المخزون  $(X_3)$
- 4- فروق ناتجة عن تأجيل الاعتراف بالايرادات  $(X_5)$
- 5- فروق ناتجة عن زيادة التبرعات واقساط الصناديق عن المسموح قانوناً  $(X_7)$
- 6- فروق ناتجة عن الزيادة فى العوائد المدينه  $(X_8)$

كما تبين وجود عوامل لم يفسرها النموذج والتي تعد من العوامل غير المفسرة ولكنها محدودة لارتفاع نسبة معامل التحديد وهو نسبة تفسير الفروق هي المتغير التابع، فيرجع ٩٨% منها إلى المتغيرات المستقلة لكل من ضريبة الدخل الدفترية وغيرها من اختلافات مع الإدارة الضريبية نتيجة عدم الإقرار بها ضمن الفروق الدفترية، فالعوامل غير المفسرة والتي أمكن التوصل إليها من خلال التعرف على الفروق بين ضريبة الدخل الدفترية وضريبة الدخل من واقع الاتفاق مع الإدارة الضريبية، ترجع لمجموعة من الأسباب أهمها :

- ١- فروق ناتجة عن تقييم مخزون اخر المدة ( $X_4$ )
- ٢- فروق ناتجة عن إضمحلال الأصول ( $X_6$ )
- ٣- عوامل أخرى لا يمكن للنموذج تفسيرها وقد ترجع في رأى الباحث إلى عوامل سيكولوجية تبدها الإدارة رغبة منها في إدارة الأرباح.

ولما كانت تلك الأسباب من العوامل التي تدل على قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح ، وبالتالي فهذا المؤشر يعد مقياس جديد للكشف عن الشركات التي تقوم بممارسات إدارة الأرباح.

#### النتائج :

#### نتيجة اختبار الفرض الاول:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) في مدى صلاحية مؤشر فروق ضريبة الدخل الدفترية المقترح من الباحث كمقياس جديد يمكن استخدامه في الحكم على قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح"

رفض صحة الفرض: حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٠١) تتمثل في صلاحية مؤشر " فروق ضريبة الدخل الدفترية " كمقياس جديد للكشف عن قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح. حيث تبين للباحث من خلال الدراسة التطبيقية صلاحية المقياس الجديد "فروق ضريبة الدخل الدفترية" حيث كانت قيمة  $f$  - test المحسوبه = ١٦٥,٠٥٧ وهي أعلى بكثير من قيمتها الجدولية، وبالتالي فالمؤشر يصلح كمقياس جديد للحكم على قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح، ويضاف هذا المقياس للمقاييس التقليدية المتبعة في الحكم على الشركات بالقيام بممارسات إدارة الأرباح.

## نتيجة اختبار الفرض الثانى :

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠٥) فى مدى إمكانية الاعتماد على النموذج المقترح من الباحث فى التنبؤ بفروق ضريبة الدخل للشركات التى لديها ممارسات إدارة الأرباح"

رفض صحة الفرض: حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠.٠١) تتمثل فى إمكانية التنبؤ بفروق ضريبة الدخل للشركات التى تقوم بممارسات إدارة الأرباح، باستخدام النموذج المقترح. حيث جاءت نتيجة t-test المحسوبة = ١٢.٨٤٧ لقيمة معامل (ب) وهى أعلى بكثير من قيمتها الجدولية، وبالتالي فالنموذج المقترح سليم من الناحية الإحصائية ويصلح للتنبؤ بقيمة الفروق الضريبية بين الربح المحاسبى والضريبى عند التفاوض مع الإدارة الضريبية.

## التوصيات :

- ١- ضرورة نشر التشريعات الضريبية وتعديلاتها وكذا التعليمات التنفيذية والكتب النورية على جميع الشركات التى يتم محاسبتها ضريبياً أولاً بأول للعلم وتحديث المعلومات الضريبية لدى كافة الممولين.
- ٢- التدريب والتعليم المستمر للعاملين بالإدارة الضريبية وبالهيئة العامة للرقابة المالية وبورصتى القاهرة والاسكندرية للوقوف على أحدث إصدارات الإدارة الضريبية والجمعيات المهنية للمحاسبة.
- ٣- تطبيق معايير حوكمة الشركات على جميع الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لمراجعة الالتزام بتنفيذ تعليمات وإرشادات الاقرارات الضريبية لضريبة الدخل عند إعداد الإقرار الضريبى للأشخاص الاعتبارية ومحاسبة المسئول عند وجود فروق لضريبة الدخل بين الربح الضريبى بالاقرار الضريبى وما يتم الاتفاق عليه كوعاء ضريبى عند التفاوض مع الإدارة الضريبية ومن المتسبب عن تلك الفروق.
- ٤- لا بد من محاسبة الشركات التى ينطبق عليها تطبيق هذا المؤشر "فروق ضريبة الدخل الدفترية" باعتبار ان تلك الممارسات تؤدى إلى انخفاض التوزيعات أو القيمة السوقية للسهم هذا من جهة ومن جهة أخرى تؤدى إلى نشر بيانات مضللة عن الشركات المتداول أوراقها المالية بالبورصة.



٥- تطبيق مبادئ الشفافية والنزاهة الدولية على القوائم المالية المنشورة للشركات المقيدة والمتداول أوراقها المالية بالبورصة المصرية للحد من التحليل الذي تقدمه بعض التقارير المالية من إيضاحات واخفاقات المراجعة المستمرة للتأكد على تحقيق أعلى جودة للمكاتب المهنية القائمة بالمراجعة وخدمات التأكد.

### المراجع :

#### أولاً: المراجع العربي

- ١- لطفى، أمين السيد أحمد، ٢٠٠٨، المراجعة وخدمات التأكد، الدار الجامعية، ص ٤٣، الاسكندرية.
- ٢- لطفى، أمين السيد أحمد، ٢٠١٠، التحليل المالى والكمى، الدار الجامعية، ص ١٣٥، الاسكندرية.
- ٣- وزارة الاستثمار، ٢٠١٥، معايير المحاسبة المصرية، قرار وزير الاستثمار رقم ١١٥ لسنة ٢٠١٥، الطبعة الاولى، الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية، القاهرة.
- ٤- قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية، المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٠ يونيه ٢٠٠٥.
- ٥- موقع البورصة المصرية على الانترنت، "منشور بيان بالشركات المقيدة والمتداول أوراقها المالية موزعة على القطاعات.  
<http://www.egx.com.eg/arabic/MarketIndicator.aspx>.

#### ثانياً: المراجع الاجنبي

- 6- Alan I. Blankley, Joseph Comprix, Keejae P. Hong, 2013. Earnings management and the allocation of net periodic pension costs to interim periods, **Advances in Accounting**, 29: 27-35.
- 7- Christof Beuselinck, Marc Deloof. 2014. Earnings Management in Business Groups: Tax Incentives or Expropriation Concealment? **The International Journal of Accounting**, 49: 27-52.
- 8- James E. Miller, "The Miller Ratio (MR), 2009. A Tool for Practitioners and Regulators to Detect For the Possibility of Earnings Management (EM), **The Journal of Applied Business Research**, 25: 76-81.

- 9- Kevin Holland and Richard, 2004. Earning management and deferred tax, **Accounting and business**, 34(2): 101-123.
- 10- Lawrence Revsine. 2002. Enron: sad but inevitable, **Journal of Accounting and Public Policy** 21: 137-145.

وقد ذكر Revsine في كتابه Financial Reporting and Analysis هذا الأمر في بداية التسعينات الميلادية، أي قبل انهيار Enron، حيث قال :

"It is sometimes in the best interests of one or more of the various financial reporting parties to engage deliberately in what I termed selective financial misrepresentation. For example, these misrepresentations allow managers to achieve bonus goals, shareholders to benefit from higher share prices, auditors to placate clients, standard-setters, regulators and law makers to satisfy political goals, and academics to curry favor from university department contributions and consulting clients."

- 11- Masahiro Enomoto, Fumihiko Kimura, Tomoyasu Yamaguchi. 2015. Accrual-based and real earnings management: An international comparison for investor protection, **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, 11: (3) 183-198.
- 12- Martin Surya Mulyadi, Yunita Anwar. 2015. Corporate Governance, Earnings Management and Tax Management Procedia, **Social and Behavioral Sciences**, 177(22): 363-366.
- 13- Mark Jackson. 2009. Book-Tax Differences and Earnings Growth, **Management and Tax Journal**, 16: 206-229.
- 14- Michael J. Imhof, Scott E. Seavey. 2014. Corporate risk-taking, firm value and high levels of managerial earnings forecasts, **Advances in Accounting**, 30(2): 328-337.
- 15- Mihir A. Desai. 2003. The Divergence between Book Income and Tax Income, **Tax Policy and the Economy**, 17: 154-172.
- 16- Ole-Kristian Hope, Mark (Shuai) Ma, Wayne B. Thomas. 2013. Tax avoidance and geographic earnings disclosure, **Journal of Accounting and Economics**, 56(2-3): 170-189.
- 17- Philip Heinz, Chris Patel, Andreas Hellmann. 2103. Some theoretical and methodological suggestions for studies

- examining accountants' professional judgments and earnings management, **Advances in Accounting**, 29(2): 299-311.
- 18- Seraina C. Anagnostopoulou, Andrianos E. Tsekrekos. 2015. Earnings management in firms seeking to be acquired, **The British Accounting Review**, 47(4): 351-375.
  - 19- Tanya Y.H. Tang, Michael Firth. 2012. Earnings Persistence and Stock Market Reactions to the Different Information in Book-Tax Differences: Evidence from China, **The International Journal of Accounting**, 47(3): 369-397.
  - 20- Tanya Tang, Michael Firth. 2011. Can book-tax differences capture earnings management and tax Management? Empirical evidence from China, **The International Journal of Accounting**, 46(2): 175-204.
  - 21- T.J. Atwood, Michael S. Drake, Linda A. Myers. 2010. Book-tax conformity, earnings persistence and the association between earnings and future cash flows, **Journal of Accounting and Economics**, 50: 111-125.
  - 22- Quilliam Santos. 2015. Book-Tax Income Differences: A New Measure of Earnings Management, **Proceedings of Annual Spain Business Research Conference** 14 - 15 September, Novotel Barcelona City Hotel, Barcelona, Spain.